



تقرير حول
ورشة عمل إقليمية مشتركة
حول تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
"الفرص والتحديات"
بيروت - الجمهورية اللبنانية / 18 يوليو 2023

عقدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون والتنسيق مع اتحاد الغرف العربية ورشة عمل إقليمية مشتركة حول تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "الفرص والتحديات"، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 18 يوليو/تموز 2023، بمقر اتحاد الغرف العربية بالعاصمة اللبنانية بيروت، حيث هدفت ورشة العمل إلى رفع الوعي بين ممثلي القطاع الخاص بأهمية تطبيق مبدأ تراكم المنشأ والاستفادة من المميزات التفضيلية في حال تفعيله في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث شارك في فعاليات ورشة العمل ممثلي الغرف القطرية العربية، بعض من أعضاء اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية، وممثلي القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة العربية.

أولاً: الجلسة الافتتاحية:

- افتتح أعمال ورشة العمل الدكتور خالد حنفي – الأمين العام لاتحاد الغرف العربية، مرحباً بالسادة المشاركين، مشيراً إلى أهمية هذا الحدث في هذا التوقيت على وجه الخصوص، للتعرف على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والميزات التفضيلية التي تمنحها، فضلاً عن التطرق إلى التحديات التي تواجهها والتي تنعكس على حجم التجارة العربية البينية حيث أن حجم التجارة مازال لا يرقى إلى المستوى المأمول مقارنة بتكتلات اقتصادية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي، مؤكداً على أنه مازال هناك خطوات جدية مطلوبة من البلدان العربية لتعزيز حجم التجارة العربية البينية، مشيراً إلى أن أولى تلك الخطوات تتمثل في إقامة الاتحاد العربي الجمركي، والسوق العربية المشتركة، ومن ثم الوصول إلى مرحلة التكامل الاقتصادي العربي التي تصبو إليها الشعوب العربية.

- القى دكتور بهجت أبو النصر – مدير إدارة التكامل الاقتصادي العربي، كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، حيث تقدم بخالص الشكر إلى اتحاد الغرف العربية على استضافته لفعاليات ورشة العمل وحرصه على التعاون والتنسيق المستمر مع الأمانة العامة الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على الارتقاء بالعمل الاقتصادي العربي المشترك. وأشار إلى أهمية الاستفادة من تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لاسيما القطاع الخاص وهو المستهدف من عقد تلك الورشة، منوهاً إلى مزايا تطبيق تراكم المنشأ حيث يساهم تطبيق تراكم المنشأ في تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء وتنظيمها بشكل أفضل، كما أنه يوفر رؤية أفضل للقدرات الإنتاجية في المنطقة وتعزيز الميزة التنافسية لكل بلد عضو، ويعمل على تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على التصدير للدول العربية من خلال توفير الحوافز والفرص التي يمكن إتاحتها من خلال تفعيل مبدأ تراكم المنشأ. كما

يساعد على التنفيذ الكامل لأحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحقيق هدفها الأهم بزيادة حجم التجارة العربية البينية بين الدول الأعضاء، وإتاحة فرص تعميق التكامل بين الاقتصادات العربية.

ثانياً: جلسات العمل:

قدمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ثلاث عروض مرئية Presentations خلال جلسات العمل حول المواضيع التالية:

1. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مستقبل التكامل الاقتصادي العربي.
2. قواعد المنشأ في إطار المنطقة وأبرز الإنجازات التي تحققت خلال الفترة الماضية.
3. تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "الفرص والتحديات".

جلسة العمل الأولى: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – مستقبل التكامل الاقتصادي العربي:

الهدف: هدفت جلسة العمل الأولى إلى إعطاء المشاركين لمحة عامة عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطوراتها، والتحديات التي تواجهها، فضلاً عن مستقبل التكامل الاقتصادي العربي في إطار المنطقة.

- تم التطرق إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ تأسيسها حتى الآن، وأبرز الملفات في إطار المنطقة مثل التجارة في الخدمات، حماية المستهلك، والجهود الرامية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، فضلاً عن التعاون الجمركي بين الدول في إطار المنطقة وغيرها، كما تم التطرق إلى أبرز الإنجازات التي تحققت خلال الفترة الماضية، وذلك بإدخال ملاحق مكملة للمنطقة لكي تتواءم مع التطورات التجارية الدولية مثل الصحة والصحة النباتية – القيود الفنية على التجارة – الملكية الفكرية وذلك في إطار الارتقاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما تم الإشارة إلى الفرص التي يجب اغتنامها للاستفادة من المميزات التفضيلية التي تمنحها التجارة في إطار المنطقة لاسيما للشركات المتوسطة والصغيرة، وتم التنويه إلى دور إدارة التكامل الاقتصادي العربي في تذليل أي عقبات قد تواجه الشركات من شأنها أن تعطل حركة التجارة بين الدول في إطار المنطقة.

جلسة العمل الثانية: قواعد المنشأ في إطار المنطقة وأبرز الإنجازات التي تحققت خلال الفترة الماضية:

الهدف: هدفت جلسة العمل الثانية إلى إلقاء الضوء على قواعد المنشأ في إطار المنطقة لاسيما قواعد المنشأ التفصيلية، فضلاً عن الإنجازات التي تحققت في قواعد المنشأ.

- تم التعريف بقواعد المنشأ العربية في إطار المنطقة وكيفية تطبيقها لاسيما قواعد المنشأ التفصيلية، والأحكام العامة، معايير إكساب المنشأ، ومعايير القيمة المضافة وكيفية احتسابها، مع إعطاء أمثلة عملية على هذه النقاط، فضلاً عن قواعد المنشأ التفضيلية وغير التفضيلية

والفرق بينهما، كما تم التطرق إلى التطورات والإنجازات التي تحققت في إطار قواعد المنشأ ومنها: دخول قوائم قواعد التفصيلية حيز التطبيق في يونيو 2020، حيث أخذ التفاوض بشأنها جهد ووقت كبير، فضلاً عن قبول وإصدار شهادة المنشأ الكترونياً والذي يعد تطوراً لافتاً لما له من مميزات من توفير الوقت والكلفة المادية وتحقيق الثقة ومزيد من المصداقية، وذلك مواكبة للتطورات التجارية الدولية والتي طبقتها معظم التكتلات الاقتصادية.

جلسة العمل الثالثة: تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "التحديات والفرص":

الهدف: هدفت جلسة العمل الثالثة إلى تسليط مزيد من الضوء على تراكم المنشأ والتعريف بالفرص الممكنة والمميزات التفضيلية التي ستعود على القطاع الخاص في حال تطبيقه.

- تم تعريف المشاركين بتراكم المنشأ في إطار المنطقة وشروط تطبيقه بشكل عام في إطار أي اتفاق تجاري، وأنواعه المذكورة في الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية، كما تم الإشارة إلى أنسب أنواع التراكم لتفعيله في هذه المرحلة، ألا وهو التراكم القطري والثنائي كمرحلة تمهيدية لتطبيق التراكم الكلي الذي يعد من التراكمات المعقدة إلى حد كبير وتحتاج إلى ترتيبات وعملية تتبع دقيقة، مع إعطاء أمثلة عملية لكل نوع على حدة، كما تم الإشارة إلى المواد الخاصة بتراكم المنشأ والمذكورة في الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية، وتم الإشارة إلى أن اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية في صدد تعديل تلك المواد لتواكب التطورات التجارية الدولية فضلاً عن أن اللجنة تبذل جهوداً حثيثة نحو إيجاد آلية لتفعيل مبدأ تراكم المنشأ في إطار المنطقة، وتم التطرق إلى الآلية المقترحة لتفعيل تراكم المنشأ في إطار المنطقة والتي من ضمنها إعداد دليل مستخدم حول قواعد المنشأ العربية، وهي الخطوة التي اتخذتها الأمانة العامة بالتعاون والتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وتم إعداد هذا الدليل من قبل خبير دولي في قواعد المنشأ، وتجدر الإشارة إلى أنه تم توزيع الدليل على المشاركين في ورشة العمل لتعزيز الاستفادة منه ولترسيخ المعلومات التي تم تقديمها خلال فعاليات ورشة العمل. وفي نهاية الجلسة تم تقديم رؤية الأمانة العامة أو بالأحرى خطة عمل مقترحة تتضمن مجموعة من الخطوات والترتيبات لتفعيل تراكم المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ثالثاً: الجلسة الختامية:

- عقدت خلال الجلسة الختامية دائرة مستديرة للمشاركين لاسيما القطاع الخاص مع الأمانة العامة لفتح باب النقاش حول العروض التي تم تقديمها خلال جلسات العمل، وكيفية الاستفادة من المميزات التفضيلية التي يمنحها التبادل التجاري في إطار المنطقة، ومن ثم الاستماع إلى أي عقبات أو مشاكل قد تواجه القطاع الخاص في هذا الشأن، لتذليلها والعمل على حلها.
- في الختام، أكدت الأمانة العامة على حرصها رفع الوعي بأهمية تفعيل تراكم المنشأ لاسيما بين القطاع الخاص والاستمرار في جهودها المبذولة نحو إيجاد آلية لتفعيله من خلال اللجنة

الفنية لقواعد المنشأ العربية، والذي من شأنه أن يعمل على الارتقاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومن ثم العمل الاقتصادي العربي المشترك.

رابعاً: التوصيات:

خلصت ورشة العمل إلى مجموعة من التوصيات للعمل عليها خلال المرحلة المقبلة وهي:

1. ضرورة وضع جدول زمني محدد لتفعيل مبدأ تراكم المنشأ بين الدول الأعضاء في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
2. العمل على إيجاد حلول عملية واعتماد آلية محددة وواضحة لتطبيق تراكم المنشأ في إطار المنطقة، ويأتي في مقدمتها التعريف بالمنطقة لدى القطاع الخاص، وتوضيح المزايا التي تعود عليه حال تفعيل مبدأ تراكم المنشأ.
3. الأهمية الكبيرة للتعرف بصورة مستمرة على أحدث وأفضل الممارسات المطبقة من قبل التكتلات الاقتصادية الأخرى.
4. التوسع في عقد البرامج التدريبية وحملات التوعية لاسيما بين القطاع الخاص.
5. العمل على إعداد قاعدة بيانات وإتاحة تلك البيانات بشكل رسمي لجميع الجهات المعنية والقطاع الخاص.
6. ضرورة إجراء مزيد من الدراسات وخاصة الدراسات القطاعية لاختيار القطاعات المستهدفة للتطبيق.
7. توفير الموارد المالية والتقنية لتفعيل مبدأ تراكم المنشأ.
8. النظر في إنشاء كيان مستقل معني بموضوعات التكامل الاقتصادي العربي تحت رعاية مجلس وزراء التجارة العرب بحيث يكون إطار مؤسسي مستقل خاصة في حال الوصول إلى اتحاد جمركي قادر على تحقيق التنسيق اللازم والتقارب بين الدول العربية في مجال السياسات التجارية، وذلك بما يتوافق مع كل التجارب الإقليمية المماثلة في هذا الصدد، فكل التكتلات التي حققت نجاحات في تعميق التكامل فيما بينها، قد أنشأت كيان مستقل مثل: الاتحاد الأوروبي- الاتحاد الأفريقي- مجلس التعاون لدول الخليج العربي.